# الانتخابات العراقية المبكرة (2021)

## إشكاليّة المراقبة الدولية أم الإشراف الدولي؟

**أ.د رياض مهدي عبد الكاظم**

**كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين**

**الملخص:**

شهد العراق عدة عمليات انتخابية منذ عام (2005) وما بعدها، تخللها الكثير من الخلل نتيجة حداثة التجربة والعوز التشريعي لتنظيم هذه العملية بشكل سليم ونزيه، فضلًا عن إشكاليّات عديدة أخرى كالتدخل الخارجي أو التأثير على إرادة الناخبين بقوة السلاح أو التزوير وما شابه ذلك من سلبيات.

وبعد التظاهرات التي انطلقت في شهر تشرين من عام (2019) في معظم محافظات الوسط والجنوب والمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد، وما نتج عنها من استقالة حكومة (عادل عبد المهدي) وتشكيل حكومة جديدة برئاسة (مصطفى الكاظمي) والتي عدَّت إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة من أولى أولوياتها، وهو ما حصل فعلًا من خلال تحديد موعد إجراء الانتخابات في شهر حزيران من العام (2021) ومن ثم تم تأجيل هذا الموعد بطلب من مفوضية الانتخابات إلى شهر تشرين من العام (2021).

ومع تحديد هذا الموعد وقرب إجراء هذه الانتخابات تبرز إشكاليّة الدعم والمراقبة لهذه الانتخابات وإمكانية تحول هذا المفهوم إلى الإشراف والتدخل سواء من الدول الإقليميّة أو الدولية أو من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، المراقبة الدولية، الإشراف، الدولي الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، مفوضية الانتخابات

Early Iraqi elections -2021 The problem of international monitoring or international supervision-

Prof. Dh Riyadh Mahdi Abdulkadum- College of Political Science/Al-Nahrain University

## Summary:

Iraq has witnessed several electoral processes since 2005 onwards, It had many defects as a result of the recent experience and the legislative inability to organize this process in a sound and impartial manner ,As well as many other problems such as external interference or influence on the will of voters by force of arms or fraud and the like.

After the demonstrations that started in October of 2019 in most of the central and southern governorates, calling for political and economic reform and the fight against corruption, And what resulted from the resignation of Adel Abdul-Mahdi's government and the formation of a new government headed by Mustafa Al-Kazemi ,which considered holding early parliamentary elections one of its first priorities , This is what actually happened by setting the date for holding the elections in June of the year ,2021 and then this date was postponed at the request of the Electoral Commission to October of the year .2021

With the setting of this date and the imminent conduct of these elections ,the problem of support and monitoring of these elections and the possibility of turning this concept into supervision and intervention ,whether from regional or international countries or from international organizations ,especially the United Nations, emerges.

Keywords: elections, international observation ,supervision, international United Nations, Iraqi government, Electoral Commission

**المقدمة:**

بعد التغيير الذي حدث في العراق بعد عام (2003) بسقوط النظام السابق وتحول شكل النظام السياسي من نظام دكتاتوري إلى نظام سياسي ديمقراطي تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي من خلال إجراء الانتخابات التي يحق فيها التنافس بين الأحزاب السياسية الموجودة، وعليه تشكل الحكومات بناء على مخرجات

العملية الانتخابية، حصلت عدة عمليات انتخابية مصحوبة بآليات للمراقبة الدولية والمحلية وكذلك عمليات إشراف من قبل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في مراحل مختلفة.

**أهمية البحث:**

شهد العراق عدة عمليات انتخابية منذ عام (2005) وما بعدها، تخللها الكثير من الخلل نتيجة حداثة التجربة والعوز التشريعي لتنظيم هذه العملية بشكل سليم ونزيه، فضلًا عن إشكاليّات عديدة أخرى كالتدخل الخارجي أو التأثير على إرادة الناخبين بقوة السلاح أو التزوير وما شابه ذلك من سلبيات.

وبعد التظاهرات التي انطلقت في شهر تشرين من عام (2019) في معظم محافظات الوسط والجنوب والمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد، وما نتج عنها من استقالة حكومة (عادل عبد المهدي) وتشكيل حكومة جديدة برئاسة (مصطفى الكاظمي) والتي عدت إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة من أولى أولويّاتها، وهو ما حصل فعلًا من خلال تحديد موعد إجراء الانتخابات في شهر حزيران من العام (2021) ومن ثم تأجيل هذا الموعد بطلب من مفوضية الانتخابات إلى شهر تشرين من العام (2021).

**مشكلة البحث:**

مع تحديد موعد الانتخابات البرلمانية وقرب إجرائها تبرز إشكاليّة الدعم والمراقبة لهذه الانتخابات والتي يمكن من خلالها طرح سؤال مركزي مفاده (هل هنالك إمكانية لتحول مفهوم المراقبة الدولية على الانتخابات إلى الإشراف الدولي والتدخل سواء من الدول الإقليميّة أو الدولية أو من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة؟).

**فرضية البحث:**

لغرض الإجابة عن السؤال المطروح يفترض البحث الآتي (إن المراقبة الدولية على آليات ومراحل إجراء العملية الانتخابية ستحصل وبموافقة الأطراف الداخلية والإقليميّة والدولية، مع عدم السماح بأي إشراف دولي لما يمكن أن يسببه من تدخل في نتائج الانتخابات).

**منهجية البحث:**

لفهم إشكاليّة البحث ولإثبات فرضيته ولتحديد المقصود من المصطلحات المستخدمة ومدى تأثيرها في إجراء عملية الانتخابات سيتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والمقترب التحليلي.

**هيكلية البحث:**

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، تناول الأول منها مفهوم المراقبة ومفهوم الإشراف أما الثاني فتناول مفهوم المراقبة الدولية للانتخابات وفاعليتها، في حين تناول المحور الثالث الانتخابات العراقية المبكرة بين المراقبة والإشراف.

**المحور الأول: مفهوم المراقبة ومفهوم الإشراف**

يتناول هذا المحور بالدراسة مفهومي المراقبة والإشراف، كما يأتي:

**أ- مفهوم المراقبة:**

يخلط الكثير من الباحثين والإعلاميين بين مفهوم الرقابة ومفهوم المراقبة، ويستخدمونهما بنفس المعنى، في حين إن هنالك فرقا بين المراقبة التي تعتبر جزءا من عملية الرقابة وبين الرقابة نفسها، فالرقابة بدأ بعملية المراقبة التي تختص بالتجميع المنتظم للبيانات المحسوبة وإعداد التقارير عن الأداء الفعلي للأنشطة المختلفة، ثم تأتي بعد ذلك عملية الرقابة التي تقوم بقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير المحددة مسبقًا ثم القيام بالإجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

وفيما يخص إجراء عملية الانتخابات فإن مفهوم المراقبة كما حددته الأمم المتحدة يتمثل بالآتي:

مراقبة الانتخابات: تتألف المراقبة الانتخابية من جمع منتظم للمعلومات حول العملية الانتخابية عن طريق الملاحظة المباشرة على أساس المنهجيات القائمة، وغالبًا ما تحلل البيانات النوعية والكمية. عادة ما تؤدي عملية المراقبة إلى بيان عام تقييمي حول السلوك العام للعملية الانتخابية. تستلزم مراقبة الانتخابات في الأمم المتحدة نشر بعثة لمراقبة كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية وتقديم تقرير إلى الأمين العام، الذي سيصدر بيانًا علنيًا بشأن إجراء الانتخابات. تتطلب مراقبة الانتخابات في الأمم المتحدة، وهي نادرة للغاية، تفويضًا من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

**ب- الإشراف:**

أما الإشراف: فهو عملية فنية شاملة منظمة هادفة تؤديها السلطة التنفيذية لتحقق أهداف محددة في ضوء تخطيط مسبق غايتها تطوير العملية التنموية بكل أبعادها ومضامينها ومتابعة تنفيذ كل ما يتعلق بها وتقويم ذلك.

وفيما يخص إجراء عملية الانتخابات فإن مفهوم الإشراف على الانتخابات كما حددته الأمم المتحدة يعني:

الإشراف على الانتخابات: يتطلب الإشراف على الانتخابات موافقة الأمم المتحدة على كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بما عليها من أجل إثبات مصداقية الانتخابات عمومًا. ويمكن أن تتطلب المشاركة المباشرة في إنشاء آليات الانتخابات، مثل التأريخ، وإصدار اللوائح، وصياغة الاقتراع، ورصد مراكز الاقتراع، وإحصاء بطاقات الاقتراع، والمساعدة في حل المنازعات. وعندما لا تكون الأمم المتحدة راضية عن الإجراءات الانتخابية أو تنفيذها في مرحلة معينة، يتعين على هيأة إدارة الانتخابات التي تجري هذه العملية العمل بناء على توصيات الأمم المتحدة وإجراء أي تعديلات ضرورية. ويتوقف تقدم الانتخابات على موافقة الأمم المتحدة على كل مرحلة. كما أن الإشراف على الانتخابات من قبل الأمم المتحدة أمر نادر الحدوث ويتطلب تفويضا من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ومما تقدم يتضح الفرق الشاسع ما بين المفهومين، فالمراقبة يؤديها أشخاص محددون ومكلفون وتتم من خلال الملاحظة المباشرة للعمليات والإجراءات والأحداث التي تحصل في مراحل العملية الانتخابية وإجراءاتها ومن ثم تقديم تقرير إلى الجهة التي يتبع لها المراقبون، والتي بدورها ستصدر بيانًا علنيًا بشأن إجراء الانتخابات.

أما الإشراف فهو عملية أكثر تعقيدا وتدخل في كامل مراحل إجراء الانتخابات من أجل إثبات مصداقيتها، وتتطلب مشاركة الجهة المشرفة في إنشاء آليات الانتخابات وعندما تكون هذه الجهة غير راضية عن الإجراءات أو تنفيذها يتعين على مفوضية الانتخابات العمل بتوصيات الجهة المشرفة وإجراء التعديلات الضرورية.

**المحور الثاني: مفهوم المراقبة الدولية للانتخابات وفاعليتها**

لقد أصبحت المراقبة الانتخابية الدولية آلية مهمة لضمان نزاهة الانتخابات في البلدان التي تمر بتحول نحو الديمقراطية أو في المجتمعات التي مرت بصراع، تتمتع المراقبة الدولية اليوم بقبول عالمي تقريبًا، وتساعد في رفع ثقة الناخب وتقييم شرعية العملية الانتخابية ومحصلتها، وقد أصبحت أيضًا فرصة للتعلم لمدراء الانتخابات المحليين والمشاركين في الانتخابات، وهي تعزز التبادل الثنائي للمعرفة والمعلومات حول الممارسات الانتخابية، بما يؤدي أحيانًا إلى علاقات دولية دائمة.

**فاعليـة المراقبـة الدولية**

لغرض أن تكون المراقبة الدولية فعالة وتضمن نزاهة الانتخابات، ينبغي أن تغطي العملية الانتخابية بأكملها بدلًا من جانب معين منها، كعملية الاقتراع أو عــد الأصوات، وينبغي أن يتمتع المراقبون بالمؤهلات المناسبة والتدريب، أحد أكثر الانتقادات شيوعًا والموجهة إلى المراقبة الدولية، هو أنها أصبحت فرصة لـــ «السياحة الانتخابية»: في بعض الأحيان يبدو المراقبون أنهم بحاجة إلى الخبرة المهنية، وأنهم قد وصلوا للبلد منذ بضعة أيام فقط قبل يوم الانتخابات. أو أن التقارير المرفوعة لا تمثل الواقع الحقيقي للانتخابات وربما تعطي شرعية لانتخابات فيها نسب عالية من التزوير أو عدم الحرية في التصويت. لذلك يتوجب

الإيفاء بعدة شروط لغرض ضمان أن تكون بعثات المراقبة فعالة ويعتمد عليها ومنها: (فترة كافية من الوقت ، موارد كافيـــة، مراقبـــون مؤهلـــون، تغطيـــة شاملـــــة)

**المحور الثالث: الانتخابات العراقية المبكرة بين المراقبة والإشراف**

مع قرب إجراء الانتخابات ثار الجدل الواسع بين الفرقاء السياسيين حول الطريقة التي سيتم من خلالها إجراء الانتخابات المبكرة، وظهرت دعوات متناقضة بين الأطراف الرسمية وغير الرسمية المعنية بهذا الموضوع، وقد استخدم المصطلحان بطريقة مقصودة أحيانًا أو بطريقة غير مقصودة أحيانًا أخرى أي مصطلح الإشراف بقصد الرقابة، كما أن معظم وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية تخلط بين المصطلحين وأحيانًا يتم التدليس وتغيير البيانات الرسمية وغير الرسمية بتغيير الدلالة من المراقبة إلى الإشراف، ولغرض توضيح ذلك سأذكر بعض الأطراف المؤثرة في العملية الانتخابية ومواقفها بهذا الصدد وكما يأتي:

**أولًا: الأطراف المطالبة بأن يكون هنالك إشراف دولي على الانتخابات:**

1-المتظاهرون في ساحات التظاهر المختلفة في المحافظات العراقية الذين أكدوا مرارًا وتكرارًا بأن لا ثقة بنتائج الانتخابات ما لم تتم عملية الإشراف الدولي وخصوصًا من الأمم المتحدة على جميع مراحل العملية الانتخابية.

2-السيد (مقتدى الصدر) الذي أعلن عبر مؤتمر صحفي في (2021/2/10) عن مطالبته بأن تتم الانتخابات بإشراف دولي من قبل الأمم المتحدة لمنع التزوير الذي من الممكن أن يحصل كما في انتخابات عام (2018) حسب قوله.

3- المرجعيّة العليا في النجف الأشرف المتمثلة بالسيد (علي السيستاني)، إذ أُعلن في بيان لمكتب المرجع عند استقباله لممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق (جينين بلاسخارت) في (2020/9/13)، إذ ذكر (أن الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في العام القادم تحظى بأهمية بالغة، ويجب أن توفر لها الشروط الضرورية التي تضفي على نتائجها درجة عالية من المصداقية، ليتشجع المواطنون على المشاركة فيها بصورة واسعة. ولهذا الغرض لا بُـدَّ من أن تجرى وفق قانون عادل ومنصف بعيدًا عن المصالح الخاصة لبعض الكتل

والأطراف السياسية، كما لا بُـدَّ من أن تراعى النزاهة والشفافية في مختلف مراحل إجرائها، ويتم الإشراف والرقابة عليها بصورة جادة بالتنسيق مع الدائرة المختصة بذلك في بعثة الأمم المتحدة).

**ثانيًا: الأطراف التي لا تريد أي إشراف دولي ولا تمانع من وجود رقابة دولية من قبل الأمم المتحدة:**

1- رئيس ائتلاف دولة القانون (نوري المالكي) الذي صرح، بأن «وضع الانتخابات تحت إشراف دولي خطير جدًا»، مؤكدًا أنه «لا توجد دولة تقبل بإشراف دولي على انتخاباتها» وفق قوله، لأنه بحسب المالكي يمثل «خرقًا للسيادة الوطنية»، فيما أبدى موافقته على «المراقبة فقط».

2- ائتلاف الفتح بقيادة (هادي العامري)

3- عصائب أهل الحق بقيادة (قيس الخزعلي) الذي صرح بالقول: (نحذر من الإشراف والتدخل التفصيلي في الانتخابات النيابية المقبلة)، لأن المبعوثة الأممية (جينين بلاسخارت) منحازة، وغير محايدة، وظهر ذلك في انحيازها في الفترة الماضية، وأضاف، لا بأس برقابة فقط، وحتى لو كانت بمشاركة الاتحاد الأوروبي، أما الإشراف فهو مسألة خطيرة .

**ثالثًا: الحكومة العراقية التي طلبت المراقبة الدولية من خلال الأمم المتحدة**

تحركت الحكومة العراقية باتجاه تعزيز المراقبة الدولية باتجاهين:

الأول من خلال مفوضية الانتخابات العراقية التي وجهت دعوات للدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية لغرض مراقبة الانتخابات المقبلة كما صرحت بذلك الناطقة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، (جمانة الغلاي) إذ قالت (إن مفوضية الانتخابات شكلّت لجنة المراقبين الدوليين برئاسة القاضي رئيس الإدارة الانتخابية (عباس فرحان حسن) وتم تنسيق العمل مع وزارة الخارجية بأسماء وعناوين السفارات العربية والأجنبية وأيضًا المنظمات الدولية، وتم تزويد المفوضية بهذه الأسماء، مبينة أن المفوضية وجهت (71) دعوة دولية للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية منها (52) سفارة عربية وأجنبية و(19) منظمة دولية لمراقبة العملية الانتخابية).

الثاني: وزارة الخارجية العراقية التي قامت بإرسال رسالة بتأريخ (2020/11/18) إلى رئيس مجلس الأمن حول طلب دعم العملية الانتخابية ودعوة مراقبين دوليين لمراقبتها.

وفي اتجاه آخر التقى وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين) بتأريخ (2021/1/24) بالسيد (مارتن هث) رئيس بعثة الاتحاد الأوربي ونائبه السيد (جان بيرنارد) ورئيس البعثة الاستشارية التابعة للاتحاد الأوربي في العراق.

**رابعًا: الأطراف الدولية (دول ومنظمات):**

تجدر الإشارة إلى أن الوضع العراقي ليس بمعزل عما تمر به منطقة الشرق الأوسط من صراع بين القوى الإقليميّة والدولية التي جعلت من العراق مسرحًا لهذا الصراع، ومن ثم فإن مخرجات الانتخابات القادمة تحدد بوصلة هذا الصراع، ومن هذا المنطلق تولد نوع من القناعة لدى الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها دول الاتحاد الأوربي وبريطانيا عبر عنها عدد من المختصين بالشأن السياسي الأمريكي ومنهم (مايكل نايتس) الذي أشار إلى تصاعد الدور السياسي للجهات المسلحة الفاعلة غير الحكومية المرتبط بنتائج الانتخابات والتطورات اللاحقة التي أدت إلى اندلاع موجة غير مسبوقة من المظاهرات في العراق على واقع أن العراق يفشل ببطء كدولة، وتصاعد وتيرة الفساد والمصالح السياسية الضيقة التي تعكسها السياسة في العراق، والانتخابات المزوّرة، والتدخلات السياسية الإيرانية السلبية. وكذلك يرى (ماك بووت)، وهو باحث أمريكي مرموق مختص بشؤون السياسة الخارجية والصراعات المسلحة، إن دعم الانتخابات التي تتمتع بالشفافية والمصداقية هو أفضل حل للتغلب على وكلاء إيران.

وبذلك تحركت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية من خلال نفوذها في مجلس الأمن الذي نظر في الطلب المقدم من الحكومة العراقية الذي تمت الإشارة إليه عندما قدمت مسودة مشروع قرار تمديد ولاية (اليونامي) في العام (2020)، إذ يلاحظ أن قرار مجلس الأمن المرقم (2470) للعام (2019) حول تفويض بعثة (اليونامي) قد حددَ الولاية المناطة بها في الشأن الانتخابي بتقديم المشورة الفنية بطلب من الحكومة العراقية. بينما أضاف القرار (2522) للعام (2020) عبارات جديدة على الولاية المحددة للانتخابات وهي عبارات تتعلق

بتعزيز ولاية (اليونامي) على تقديم دعم إضافي يتعلق بالمشورة والدعم الفني، بينما كانت التعديلات الأهم على نص الفقرة (i/b/2) ويظهر من النص الجديد أن الولايات المتحدة ركزت في المسودة التي قدمتها، والتي تم اعتمادها لاحقًا، على ضرورة تقديم (اليونامي) للدعم للحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل تخطيط وتنفيذ انتخابات حرة ونزيهة، وتقديم استعراضات فنية دورية وتقارير مفصلة عن التحضيرات والعمليات الانتخابية. إن هذه الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية هي دليل على قناعة رئيسة مفادها أن الانتخابات هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية- الأمنية في العراق. وضمن هذا المسعى، دعت الولايات المتحدة الأمريكية أعضاء مجلس الأمن لعقد اجتماع مشاورات مغلق لمناقشة طلب العراق حول المراقبة الانتخابية، حيث تعمل على تحشيد الرأي الداعم للمشروع الذي ستقدمه بخصوص تعزيز ولاية (اليونامي) بفقرات جديدة تتضمن المراقبة الانتخابية، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن تمديد ولاية (اليونامي) سيكون في موعد أقصاه نهاية شهر أيار (2021). وبهذا السياق الذي تعتمده، تسعى الولايات المتحدة للضغط على الاتحاد الروسي والصين من خلال حصولها على دعم بقية الأعضاء لمشروعها المقترح حول المراقبة الانتخابية، وبذلك فهي تضع هذين العضوين الدائمين في موقف محرج أمام الرأي العام العالمي في حال تم رفض مشروع المراقبة الانتخابية.

**الخاتمة والاستنتاجات:**

بعد استعراض المقصود من المراقبة الدولية على الانتخابات والمقصود من الإشراف الدولي على الانتخابات وكذلك عرض وجهات النظر المتباينة بين أطراف العملية السياسية حيال مراقبة الانتخابات أو الإشراف عليها وكذلك موقف الحكومة العراقية والمواقف الدولية بهذا الخصوص يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات الآتية:

إن هنالك خلطا حاصلا في استخدام المفردات لدى بعض الأطراف المعنية بالانتخابات من قبيل استخدام الإشراف بدلالة المراقبة أو استخدام المفهومين معًا في حين أن المضمون مختلف تمامًا، وهذا ينطبق على التيارات السياسية والجهات الداخلية في العراق.

لوحظ أحيانًا استخدام المفهومين بدلالة المراقبة من قبل ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق (جينين بلاسخارت) في أحد تصريحاتها بتأريخ (28 كانون

الثاني 2021)، للصحفيين في مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، (إن الأمم المتحدة لا تحل محل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إجراء الانتخابات المقبلة وسنعمل على مراقبة الانتخابات ودورنا في الانتخابات المقبلة هو الإشراف والمراقبة والمعاينة).

لوحظ أيضًا التخبط في استخدام المصطلحات من قبل القنوات والمواقع الإخبارية والجهات الإعلامية عن غير قصد وأحيانًا بقصد من خلال تحريف التصريحات والبيانات، ومنها على سبيل المثال موقع (العربي الجديد) الذي نشر تقريرًا ذكر فيه أن وزارة الخارجية العراقية قدمت طلبًا لمجلس الأمن لغرض الإشراف على الانتخابات، في حين أن الموقع الرسمي للوزارة ذكر لمراقبة الانتخابات.

إن المرحلة المقبلة ستشهد تصعيدًا محمومًا بين التيارات السياسية المعارضة لأي دعم أو مساعد أو إشراف دولي على الانتخابات العراقية بدعوى التدخل بالشؤون الداخلية أو التأثير على مجريات العملية الانتخابية، وهذا الفعل نتيجة متوقعة وطبيعية من قبيل الدفاع عن مصالحها ومكتسباتها السياسية التي حققتها في الانتخابات السابقة ولا تريد خسارتها.

إن التجارب السابقة أثبتت ضعف عملية المراقبة الدولية على الانتخابات العراقية وذلك كونها محددة بمراكز يتم تحديدها مسبقًا بالتنسيق مع مفوضية الانتخابات وذلك لمحدودية أعداد المراقبين، فعلى سبيل المثال أن الاتحاد الأوروبي سيرسل بعثة للرقابة الانتخابية إلى العراق ستنطلق من مقر الاتحاد في بروكسل إلى العاصمة العراقية وهي تضم ستة أعضاء وستستمر مهمتها في العراق لمدة أسبوعين

إن هنالك اتهامات لبعثة الأمم المتحدة في العراق وشخص رئيستها (جينين بلاسخارت) وكذلك بعض الموظفين الدوليين بالانحياز وتنفيذ أجندات خارجية ترتبط بمصالح الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الحليفة لها مما يؤثر على نتائج الانتخابات.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوربيين سيسعون جاهدين كدول منفردة أو من خلال الأمم المتحدة إلى إشراك الأمم المتحدة بشكل أكبر وأقرب لدور الإشراف على الانتخابات منه إلى دور المراقبة الدولية فقط،

وهذا ما بدا واضحًا من خلال إدخال التعديلات على قرار تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وإعطائها صلاحيات أكثر وأكبر في المدة القادمة وخصوصا في الشأن الانتخابي.